



قرار المدير العام للمعهد العالي للقضاء رقم ٢٥١/١ صادر في ٢٠٢٥ يناير
بفتح باب الترشح لشغل مناصب رؤساء الشعب بقطب التكوين الأساسي والتخصصي
بالمعهد العالي للقضاء

لأن المدير العام للمعهد العالي للقضاء:

بناء على القانون رقم ٣٧/٢٢ المتعلق بالمعهد العالي للقضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١.٢٣.٦٠ المؤرخ في ٢٣ من
محرم ١٤٤٥ (١٠ أغسطس ٢٠٢٣) ولاسيما المادتين ٢٢ و ٢٣ منه؛

وعلى قرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيس مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء رقم ٢٣/٣٢ صادر
في ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بتحديد البنية الإدارية والمالية والتقنية للمعهد و اختصاصاتها وقواعد تنظيمها؛

وعلى قرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيس مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء رقم ٢٤/١٨ صادر في
٣٠ أبريل ٢٠٢٤ بتحديد شروط ومعايير الترشح ومسطرة الانتقاء لتولي مناصب المسئولية بالبنية الإدارية والمالية والتقنية للمعهد
العالي للقضاء.

قرر ما يلي:

المادة الأولى

يعلن المدير العام للمعهد العالي للقضاء عن فتح باب الترشيح لشغل مناصب رؤساء الشعب بقطب التكوين الأساسي
والتخصصي بالمعهد العالي للقضاء، وفق الموصفات المحددة في البطائق المرجعية لوظيفة وكفاءات رؤساء هذه المناصب، وفق
الجدول أسفله:

الرقم الترتيبى	مناصب المسئولية الشاغرة
1	شعبة التكوين الأساسي
2	شعبة التكوين التخصصي

المادة الثانية

يمكن أن يترشح لتقديم المناصب المشار إليها أعلاه، القضاة والموظفوون المرسمون الذين تتتوفر فيهم الشروط التالية:

أ: بالنسبة للقضاة:

- أن يكون المرشح مرتبًا في الدرجة الأولى على الأقل؛
- ألا يكون محل عقوبة تأديبية من الدرجتين الأولى أو الثانية ما لم يرد اعتباره؛
- أن يتتوفر على التجربة والكفاءة اللازمتين لتدبير الشعبة.

بـ: بالنسبة للموظفين:

1. أن يكون المرشح مرتبا في درجة محافظ قضائي من الدرجة الثانية، أو مهندس دولة من الدرجة الأولى على الأقل، أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل سواء بالنسبة لموظفي القطاعات الحكومية أو موظفي المؤسسات العمومية؛
2. أن يتتوفر على التجربة والكفاءة اللازمتين لتدبير الشعبة؛
3. لا يكون محل عقوبة تأديبية ما لم يرد اعتباره؛
4. أن يتتوفر على أقدمية في الإدارة لا تقل عن 6 سنوات؛
5. أن يكون حاصلا على الأقل على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة محافظ قضائي من الدرجة الثالثة (السلم 10)، أو ما يعادلها.

المادة الثالثة

يكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1. طلب موجه إلى المدير العام للمعهد العالي للقضاء وفق النموذج المرفق بهذا القرار يحمل رأي وتأشيره الرئيس المباشر للمرشح؛
2. موافقة المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالنسبة للقضاة غير الملحقين أو الموضوعين رهن إشارة المعهد؛
3. موافقة الإدارة بالنسبة للموظفين غير الملحقين أو الموضوعين رهن إشارة المعهد؛
4. سيرة ذاتية للمرشح وفق النموذج المرفق بهذا القرار؛
5. نسخ من الوثائق التي تثبت توفر المرشح على الشروط المطلوبة لشغل المنصب، ويمكن علاوة على ذلك الإدلة بكل وثيقة أخرى قد تكون مفيدة وذات صلة بهام الشعبة؛
6. مشروع برنامج العمل والمنهجية التي يقترحها كل مرشح أو مرشحة بشأن تدبير الشعبة المعنية وتطويرها والرفع من أدائها.

يتعين على القضاة والموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والراغبين في شغل المناصب المذكورة أعلاه:

1. سحب ملفات الترشيح (فوج السيرة الذاتية وطلب الترشيح) من الموقع الإلكتروني للمعهد العالي للقضاء أو من بوابة التشغيل العمومي www.ism.ma;
2. الإدلاء بخمسة (05) نسخ من الوثائق المطلوبة المشار إليها أعلاه.

المادة الرابعة

يسجل طلب الترشيح وجوبا عبر البرمجية المعلوماتية المعدة لهذا الغرض بالموقع الإلكتروني للمعهد العالي للقضاء إلى غاية الساعة الرابعة والنصف من يوم **21 يناير 2025** الذي يعتبر آخر أجل لتسجيل طلبات الترشيح.

يودع ملف الترشيح شخصيا مرفقا بوصل التسجيل الإلكتروني الموقع من طرف المترشحة أو المترشح المستخرج من البرمجية المعلوماتية، لدى شعبة الموارد البشرية بالمعهد العالي للقضاء، الكائن مقره بشارع المهدي بنبركة رقم 225 السوسيي الرباط إلى غاية الساعة الرابعة والنصف من يوم **2025** **يوليو**... الذي يعتبر آخر أجل لإيداع ملفات الترشح.

لا تقبل طلبات الترشح غير المتضمنة للوثائق المطلوبة، أو غير المسجلة بالبرمجية المعلوماتية أو المودعة خارج الأجل أو التي ترد بواسطة الفاكس أو البريد المضمون أو أية وسيلة أخرى من غير ما ذكر أعلاه.

المادة الخامسة

تطبيقا لمقتضيات المادة التاسعة من قرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية رئيس مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء رقم 18/2024 بتحديد شروط ومعايير الترشح ومسطرة الانتقاء لتولي مناصب المسؤولية بالبنيات الإدارية والمالية والتكنولوجية للمعهد العالي للقضاء، تحدث بقرار للمدير العام للمعهد، لجنة الانتقاء التي ستتولى دراسة ملفات المترشحين للمنصب المراد شغله وإجراء المقابلات معهم.

تقوم اللجنة بحصر لائحة المترشحين، وإجراء انتقاء أولي لاختيار الملفات المستوفية للشروط المطلوبة لشغل المنصب الشاغر.

يجدد تاريخ المقابلة ومكانها بمجرد انتهاء اللجنة المذكورة من حصر قائمة المترشحين المقبولين، التي سيتم الإعلان عنها بالموقع الإلكتروني للمعهد العالي للقضاء www.emploi-public.ma، وعلى بوابة التشغيل العمومي www.ism.ma.

تقوم اللجنة بإجراء مقابلة شخصية مع المترشحين الذين تم انتقاهم، يتم خلالها تقديم عرض في حدود 30 دقيقة حول تصوراتهم وخطة العمل المقترحة للنهوض بالشعبة موضوع الترشح بما ينسجم مع بطاقة المنصب.

المادة السادسة

ينشر هذا القرار على الموقع الإلكتروني للمعهد العالي للقضاء www.ism.ma وعلى بوابة التشغيل العمومي

www.emploi-public.ma

وحرر بالرباط في:

الإمضاء:

عبد العزيز التوزاني

مكلف بمهمة

المدير العام للمعهد العالي للقضاء

